المحاضرة الخامسة

الجرائم البيئية لنظام البعث في العراق

تُعد الجرائم البيئية من أخطر الانتهاكات التي تؤثر في حياة الإنسان واستدامة الموارد الطبيعية لما تسببه من أضرار طويلة الأمد على الصحة العامة والاقتصاد والنظام البيئي. وخلال فترة حكم نظام البعث في العراق (١٩٦٨–٢٠٠٣) تعرضت البيئة العراقية لانتهاكات جسيمة نتيجة السياسات العسكرية والاقتصادية القسرية والحروب المتكررة وسوء إدارة الموارد الطبيعية تهدف هذه المحاضرة إلى تسليط الضوء على أبرز الجرائم البيئية التي ارتكبها نظام البعث، وبيان آثارها القانونية والإنسانية

أولاً: الحروب وآثارها البيئية تُعد الحروب التي خاضها نظام البعث من أبرز أسباب التدهور البيئي في العراق. فقد أدت الحرب العراقية–الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨٨) إلى تدمير مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وتلوث التربة والمياه بسبب استخدام الأسلحة الثقيلة والألغام والمواد الكيميائية .كما تسببت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ في حرائق واسعة لآبار النفط مما أدى إلى انبعاث كميات هائلة من الغازات السامة والدخان وأسهم في تلوث الهواء والمياه والتربة وأثر سلبًا على صحة الإنسان والحياة البرية

ثانيًا: تجفيف الأهوار كجريمة بيئية يُعد تجفيف الأهوار في جنوب العراق من أخطر الجرائم البيئية التي ارتكبها نظام البعث فقد تم تنفيذ سياسات متعمدة لتحويل مجاري الأنهار وتجفيف المسطحات المائية ما أدى إلى تدمير أحد أقدم النظم البيئية في العالم .أسفرت هذه السياسات عن انقراض أو هجرة العديد من الكائنات الحية وتدمير مصادر رزق السكان المحليين وتهجيرهم قسرًا كما شكّل هذا الفعل انتهاكًا واضحًا للقوانين البيئية العراقية ولمبادئ القانون الدولي التي تحمي البيئة أثناء النزاعات.

ثالثًا: التلوث الصناعي وسوء إدارة الموارد اتسمت السياسات الصناعية في عهد نظام البعث بالإهمال البيئي حيث أُنشئت مصانع ومشاريع دون مراعاة للمعايير البيئية مما أدى إلى تصريف النفايات الصناعية السامة في الأنهار والأراضي الزراعية .كما أسيء استخدام الموارد المائية ولم تُتخذ إجراءات فعالة لمعالجة مياه الصرف الصحي الأمر الذي تسبب في تلوث نهرَي دجلة والفرات وانعكس سلبًا على صحة السكان وانتشار الأمراض

رابعًا: استخدام الأسلحة المحظورة وتأثيرها البيئي استخدم نظام البعث أسلحة محرمة دوليًا، مثل الأسلحة الكيميائية التي لم تقتصر آثارها على البشر فحسب بل امتدت إلى البيئة. فقد تلوثت التربة والمياه بمواد سامة استمرت آثارها لسنوات طويلة وأدت إلى تدهور الأراضي الزراعية وتشوه النظام البيئي في المناطق المتضررة .وتُعد هذه الممارسات انتهاكًا صريحًا للقانون الدولي الإنساني والاتفاقيات البيئية الدولية

خامسًا: غياب التشريعات البيئية وتطبيق القانون رغم وجود قوانين بيئية في العراق إلا أن نظـام البعـث لم يلتزم بتطبيقها، بل همّش دور المؤسسات الرقابية وجعل القرارات السياسية والعسكرية تتقدم على حماية البيئة وأدى هذا الإهمال إلى تفاقم الأضرار البيئية دون أي محاسبة أو معالجة حقيقية.

سادسًا: الآثار الصحية والاجتماعية للجرائم البيئيـة تركـت الجـرائم البيئيـة آثـارًا عميقـة علـى المجتمـع العراقي تمثلت في انتشار الأمراض السرطانية والتنفسية وتراجع الإنتاج الزراعي وزيـادة الفقـر والهجـرة البيئية كما فقدت الأجيال اللاحقة حقها في بيئة سليمة وهو حق أساسي من حقوق الإنسان .يمكـن القـول إن نظام البعث ارتكب جرائم بيئية جسيمة نتيجة سياساته العدوانية وسوء إدارته للموارد الطبيعية مما أدى إلى تدمير واسع النطاق للبيئة العراقية إن دراسة هذه الجرائم تمثـل خطـوة مهمـة لفهـم حجـم الضـرر وتعزيـز الوعي بأهمية حماية البيئة وضمان عدم تكرار مثل هذه الانتهاكات في المستقبل وبناء سياسات تقـوم علـى التنمية المستدامة.